المشترك اللفظي ودوره في إثـــراء اللغة العربية وتنويع المعاني

أ ـ خديجة الصّـويعي أبو سريويل ـ المعهد العاليّ للتقنية الصناعية النّجيلة

Verbal collocation and its role in enriching the Arabic language and diversifying meanings

(Abstract):
This research addresses the phenomenon of **homonymy** (al-Mushtarak al-Lafthi) in the Arabic language, which is a distinctive feature that enriches the language and diversifies its meanings. The study aims to analyze the precise concept of homonymy, trace its causes, and examine its relation to the development of the Arabic language over time. It also explores the impact of this phenomenon on interpreting legal and literary texts, particularly in light of the scholarly debate surrounding it. The research provides a critical analysis of different perspectives, focusing on practical solutions to reduce the ambiguity caused by homonymy. The study employs multiple methodologies, including descriptive, historical, and critical analyses, offering a comprehensive understanding of this linguistic phenomenon.

(Keywords)
Homonymy, Arabic language, multiple meanings, legal texts, semantics, interpretation, jurisprudence, linguistic development.

الملخّـــــص:
يُعالـــج هذا البحث ظاهـــرة المشترك اللفظي في اللغة العربية، وهي إحدى السمات البارزة التي تسهم في إثراء اللغة وتنوّع معانيها. يهدف البحث إلى تحليل المفهوم الدقيق للمشترك اللفظي، وتتبع أسبابه، وعلاقته بتطور اللغة العربية عبر الزمن. كما يناقش البحث أثر هذه الظاهرة على تفسير النصوص الشرعية والأدبية، خاصة في ظل الجدل الذي أثير بين العلماء حولها. ويقدم البحث رؤية نقدية للآراء المختلفة، مع التركيز على الحلول التطبيقية التي يمكن أن تُقلل من اللبس الناتج عن

هذه الظاهرة. تعتمد الدراسة على مناهج متعددة، تشمل التحليل الوصفي والتاريخي والنقدي، مما يُثري الفهم الشامل للمشترك اللفظي في اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: المشترك اللفظي، اللغة العربية، تعــدد المعاني، النصوص الشرعية، الدلالة، التفسير، الفقه، التطور اللغوي.

المقدمـــــة :

اللغة العربية من أكثر اللغات ثـراءً وتنوعًا، فهي ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل تمثل كيانًا ثقافيًا وفكريًا يحمل بين طياته تاريخًا ممتدًا من التفاعل الإنساني. ومن بين الظواهــر اللغوية التي تعكس هذا الثراء ظاهرة **المشترك اللفظي**، والتي تعد من السمات التي أثرت في تشكيل البنية الدلالية للغة العربية. هذه الظاهرة تتمثل في أن لفظًا واحدًا يمكن أن يحمل معاني متعددة تختلف باختلاف السياق، مما يبرز مرونة اللغة وقدرتها على استيعاب دلالات جديدة تتماشى مع احتياجات المتحدثين عبر العصور.

المشترك اللفظي لم يكن مجرد مظهر لغوي عابر، بل شكل أحد المحاور الأساسية في النقاشات اللغوية والدلالية منذ نشأة الدراسات اللغوية العربية. فقد تناولها العلماء باعتبارها ظاهرة فريدة ذات تأثيرات متعددة على النصوص الأدبية، الشرعية، واللغوية. وقد رأى فيها البعض دليلًا على غنى اللغة وقدرتها على التعبير عن معانٍ مختلفة بأقل عدد من الألفاظ، بينما اعتبرها آخرون ظاهرة تثير اللبس والغموض، خصوصًا في النصوص الشرعية التي تتطلب دقة متناهية في الفهم.

بناءً على ذلك، تأتي أهمية دراسة المشترك اللفظي من كونه ظاهرة مركبة تجمع بين الجوانب اللغوية والتاريخية والدلالية. هذا البحث يهدف إلى تحليل الظاهرة من مختلف أبعادها، مع التركيز على دورها في اللغة العربية، وعلاقتها بفهم النصوص الشرعية وتفسيرها، فضلاً عن تسليط الضوء على الجوانب التطبيقية التي يمكن أن تسهم في تقليل اللبس الناتج عنها.

مشكلة البحث :

تتجلى مشكلة البحث في الإشكالات التي يثيرها **المشترك اللفظي** في اللغة العربية، خاصة في فهم النصوص الشرعية والأدبية. إذ إن تعدد المعاني للفظ الواحد يطرح تساؤلات حول مدى تأثير هذه الظاهرة على دقة الفهم والاستنباط. فالنصوص

الشرعية، على وجه الخصوص، تعتمد على وضوح المعنى لتحقيق الغرض التشريعي، مما يجعل وجود ألفاظ ذات دلالات متعددة تحديًا كبيرًا أمام المفسرين والفقهاء.

وتتعمق المشكلة عندما نعلم أن المشترك اللفظي ليس ظاهرة منفصلة، بل هو نتاج تفاعل عوامل مختلفة، مثل تداخل اللهجات، تطور اللغة، وتنوع الاستعمالات الدلالية للفظ الواحد. كما أن الجدل الذي أثير حول المشترك اللفظي بين علماء اللغة وأصول الفقه زاد من تعقيد المسألة، حيث انقسموا بين مؤيد يرى فيه ثراءً لغويًا ومعارض يعتقد أنه مصدر للغموض واللبس.

لذلك، تسعى الدراسة إلى تناول هذه الظاهرة بأسلوب أكاديمي متكامل يجيب عن أسئلة متعددة: كيف نشأ المشترك اللفظي في اللغة العربية؟ ما أسبابه؟ ما أثره على فهم النصوص؟ وكيف يمكن تقليل تأثيراته السلبية في تفسير النصوص واستنباط الأحكام الشرعية؟

تساؤلات البحث :

يسعى البحث للإجابة عن مجموعة من التساؤلات المحورية، منها:

1. ما هو المفهوم اللغوي والدلالي الدقيق للمشترك اللفظي؟
2. ما هي الأسباب والعوامل التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور المشترك اللفظي في اللغة العربية؟
3. كيف أثرت ظاهرة المشترك اللفظي على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام؟
4. ما هي أبرز الأمثلة التطبيقية للمشترك اللفظي في النصوص العربية، وكيف تعامل معها العلماء؟
5. ما هي الإشكاليات التي يسببها المشترك اللفظي في التواصل والتفسير، وما هي الحلول المقترحة لتجنب اللبس؟
6. هل يمثل المشترك اللفظي ظاهرة طبيعية ومبررة في اللغات عمومًا، أم أنه استثناء خاص باللغة العربية؟

الهدف من البحث :

يسعى البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف المحورية، منها:

7. معرفة المفهوم اللغوي والدلالي الدقيق للمشترك اللفظي .
8. معرفة الأسباب والعوامل التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور المشترك اللفظي في اللغة العربية .
9. توضيح كيف أثرت ظاهرة المشترك اللفظي على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام .
10. بيان أبرز الأمثلة التطبيقية للمشترك اللفظي في النصوص العربية، وكيف تعامل معها العلماء .
11. معرفة الإشكاليات التي يسببها المشترك اللفظي في التواصل والتفسير، وما هي الحلول المقترحة لتجنب اللبس .
12. توضيح كيف يمثل المشترك اللفظي ظاهرة طبيعية ومبررة في اللغات عمومًا، أم أنه استثناء خاص باللغة العربية .

أهمية الدراسة :

الأهمية النظرية :

1. **تعميق الفهم اللغوي** :تساهم الدراسة في تقديم فهم شامل لمفهوم المشترك اللفظي وأبعاده المختلفة، مما يعزز من الدراسات الدلالية واللغوية.
2. **إثراء البحث اللغوي** :تفتح الدراسة المجال أمام الباحثين للتوسع في دراسة العلاقة بين المشترك اللفظي وخصائص اللغة العربية، مقارنةً باللغات الأخرى.

الأهمية التطبيقية :

1. **تحسين فهم النصوص الشرعية والأدبية** :تساعد الدراسة في توضيح معاني الكلمات المشتركة دلاليًا، مما يحد من الخلافات في التفسير.
2. **تقديم آليات منهجية** :توفر الدراسة حلولًا عملية للتعامل مع ظاهرة المشترك اللفظي، مما يعزز الدقة في التحليل اللغوي والنقد الأدبي.
3. **خدمة المعجمية الحديثة** :تساهم النتائج في تحسين طريقة تصنيف وتفسير الكلمات في المعاجم العربية الحديثة.

364

الأهمية الحضارية :

تعكس هذه الدراسة دور اللغة العربية في مواجهة التحديات الحضارية واللغوية، من خلال إبراز قدرتها على التكيّف مع المتغيرات واستيعاب التطورات، مما يعزز فهم علاقتها بتاريخها وبيئتها.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها استخدمت **المنهج الوصفي التحليلي** لتحليل ظاهرة المشترك اللفظي من خلال استقراء النصوص اللغوية والشرعية التي وردت فيها ووصف الأمثلة المختلفة للمشترك اللفظي وتصنيفها بناءً على معانيها المتعددة.

المبحث الأول ــ مفهوم المشترك اللفظي في الدرس اللغوي.

الأصل في الألفاظ أن يختص كل لفظ بمعنى معين، وأن تكون له دلالته المستقلة عن غيره من الألفاظ، وبهذا جرت الكثرة الغالبة من ألفاظ اللغات في العالم، ومنها اللغة العربية، ومع هذا فقد نرى في النادر القليل أن لغة ما، تقبل لفظا واحدا للدلالة على أمرين مختلفين اختلافا بينا، وهو ما يسمى المشترك اللفظي.

فالمشترك اللفظي: عندهم اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة" ومثلوا له بعين الماء، وعين المال، وعين السحاب(1) .

وإن شئنا أن نختصر تعريفه أمكننا أن تقول: "المشترك هو ما اتحدت صورته واختلف معناه". وهذا يعني لولا تنوع الاستعمال لما تنوع معناه؛ لأن اتحاد صورته مع اتحاد استعماله ما كان لينتج إلا اتحاد معناه ولكن الصورة وحدها تماثلت في المشترك، بينما تغايرت طرائق استعمالها وبالتالي تغايرت معانيه؛ وذلك إما لتغاير البيئات اللغوية وإما لتفاوت المستعملين في مدى ولوعهم بالمجاز أو إيثارهم الحقيقة(2)

لعل سيبويه(ت180هـ) أول من ذكر المشترك في تقسيمات الكلام، إذ قال في كتابه:«علم أن من كلامهم اختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك، وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة، وأشباه

هذا كثير»(3) ، واكتفى سيبويه بهذه الإشارة من غير تقعيد أو تنظير للمصطلح، وهذا شأن البدايات ، إذ تكون غير واضحة المعالم. ثم جاء ابن فارس(ت 395 هـ) بعد قرنين من الزمان فذكر المشترك في باب أجناس الكلام كما ذكره سيبويه من قبل، فقال:« ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء ، عين المال، وعين الركبة، وعين الميزان ... »(4)

ومفهوم الاشتراك اللفظي عند القدماء عموما يقوم على اتحاد اللفظ وتعدد المعاني فقط، من غير قيود أو شروط، يتضح ذلك من استقراء بعض الأمثلة التي ذكرها كراع النمل(ت 310 هـ) في كتابه (المنجد)، فهو على سبيل المثال لا يشترط الدلالة الحقيقة ولا يفصل عنها المجاز في معاني المشترك، فيصح عنده أن يكون (الطل) من المشترك؛ فيصح عنده أن يكون (الطل) من المشترك؛ لدلالته على المطر الضعيف، والرجل الكبير السن، والعجوز، والمرأة(5) ‘ولا يقيم وزنا لاختلاف اللغات، فذكر من المشترك: السرحان والسيد؛ لدلالتها على الذئب في لغات العرب عامة، وعلى الأسد في هذيل خاصة،ولم يأبه كذلك لانتماء اللفظ في معانيه المختلفة إلى أقسام متباينة من الكلام، فذكر كلمة (أجم) تأتي فعلا واسما، نقول أجم الأمر إذا دنا، وكبش أجم: لا قرن له. (6)

المبحث الثاني: خلاف العلماء والباحثين فيه.

وللمشترك اللفظي عند المتقدمين من علماء العربية حضور واسع؛ حيث تعرضوا له في مؤلفاتهم، بل لقد أفرد بعض هؤلاء مؤلفات خاصة سردوا فيها أمثلة المشترك اللفظي(7) التي أنكرها غيرهم، وتأوّلوا ما ورد منها بأن جعل أحد المعنيين حقيقيًا والآخر مجازيًّا، وعلى رأس هذا الفريق ابن درستويه، ولكن الكثرة من علماء اللغة قد ذهبوا إلى ورود المشترك اللفظي وضربوا له أمثلة كثيرة وعلى رأس هؤلاء الأصمعي والخليل بن أحمد و وأبو عبيدة(8) ، والسيوطي(9) وغيرهم.

إذن فنحن الآن أمام ظاهرة لغوية وقع الخلاف فيها بين اللغويين، فهذا ابن درستويه الذي على رأس فريق المنكرين للمشترك اللفظي، ينكر مثلا أن يكون للفظ (وجد) من المعاني المختلفة ما رواه اللغويون فيه وهي: العثور على الشيء والغضب والعشق، يقول: فظنَّ من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد وهو إصابةُ الشيء خيرا كان أو شرا(10) ‘

366

وجاء عنه أيضًا: فإذا اتفق البناء ان في الكلمة والحروف، ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بد من رجوعهما إلى معنى واحد يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى (11)

ثم يعود درستويه في تعداد الأسباب التي دعت إلى نشوء المشترك اللفظي في لغة العرب، حين قال: فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد للآخر، لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعمية وتغطية ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل؛ كما يجيء فعل وأفعل، فيتوهم من لا يعرف العلل، أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان فالسماع في ذلك صحيح عن العرب، والتأويل عليهم خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار، وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع، فتأول فيه الخطأ؛ وذلك أن الفعل الذي لا يتعدى فاعله، إذا احتيج إلى تعديته، لم يجز تعديته على لفظه الذي هو عليه، حتى يغير إلى لفظ آخر(12)

واستحسن إبراهيم أنيس رأي ابن درستويه حيث قال وقد كان ابن درستويه محقا حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي واعتبرها من المجاز فكلمة الهلال حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها ،الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال، فعند درستويه لا يصح أن تعد من المشترك اللفظي؛ لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات؛ لأن المشترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلمح أي صلة بين المعنيين(13)

وقد نادى أبو علي الفارسي إلى ما فطن إليه ابن درستويه؛ حيث يقول واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدًا في الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل (14)

وقد وقع نزاع كبير بين العلماء في إمكان قوع المشترك اللفظي في اللغة العربية، فذهب البعض إلى إنكاره، وعمل على تأويل أمثلته تأويلاً يخرجها من هذا الباب، في حين ذهب آخرون إلى وقوعه في اللغة وضربوا له عدداً . من الأمثلة ، وفيما يأتي عرض لهذه الأقوال :

القول الأول : جمهور اللغويين: فذهبوا إلى وجوده في اللغة العربية بوصفه واقعاً لا يمكن إنكاره، وفي طليعتهم الخليل بن أحمد (ت (175هـ) ، وتلميذه سيبويه :(ت: 180هـ)، والأصمعي (ت : ٥٢١٦) ، وابن سلام ت : (٢٢٤ه ، والأزهري ت : (٣٧١هـ وابن فارس (ت : ٥٣٩٥) ، والسيوطي (ت : ٩١١هـ وغيرهم(15) واستدلوا على ذلك بعدة أدلة منها :

الوضع اللغوي: وذلك لجواز أن يقع إما من واضعين بأن يضع أحدهما لفظا لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، واشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وهذا بناء على أن اللغات غير توقيفية(16)

نقل أهل اللغة كثيرا من الألفاظ المشتركة، فقد أطلقوا اسم (القرء) على الحيض والطهر؛ وهما اللغة(17) ضدان؛ فدل على وقوع الاسم المشترك.

قال السيوطي رحمه الله - : (والأكثرون على أنه واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ)(18)

الاشتراك من الناحية العقلية واجب الوقوع ، لأن الألفاظ محدودة، ولها نهاية تقف عندها، أما المعاني، فتتوالد ، وتتكاثر وتتنقل من حالة إلى حالة وعليه فلو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة مع أن المسببات غير متناهية والأسماء متناهية ضرورة تركيبها من الحروف المتناهية لخلت أكثر المسميات عن ألفاظ الأسماء الدالة عليها مع الحاجة إليها. وهو ممتنع(19) يقول السيوطي - رحمه الله - : ومن الناس من أوجب وقوعه - قال: لأن المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية، والألفاظ متناهية، فإذا وزّع لزم الاشتراك(20)

الاشتراك في مجال الحروف من طبيعة اللغة، حيث نجد أن النحاة جعلوا لكل حرف عدة معاني(21) يقول السيوطي - رحمه الله - : وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب لأن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة والأفعال الماضية مشتركة بين الخير والدعاء والمضارع كذلك، وهو أيضا مشترك بين الحال والاستقبال، ثم قال السيوطي: (والأسماء كثير فيها الاشتراك)(22)

القول الثاني: وذهب بعض العلماء إلى إنكار ظاهرة اللفظ المشترك في اللغة إنكاراً تاماً، وأولوا كل ما يتبادر إلى العقل أنه من اللفظ المشترك تأويلا يخرجه عن بابه ، كأن يجعوا إطلاق اللفظ في أحد معانيه حقيقة، وفي المعاني الأخرى مجازاً، ومن

هؤلاء العلماء : أبو العباس أحمد بن يحي المشهور بثعلب ت (٢٩١هـ)، ومحمود الأبهري (ت : 375)، وابن درستويه (ت : 534) ، وأبو هلال العسكري (ت : 395هـــ) وغيرهم(23)

واستدلوا على قولهم بعدة أدلة منها :

1. ليس من الحكمة والصواب أن يقع المشترك اللفظي في كلام العرب لأنه يلبس، وواضع عز وجل حكيم عليم، فقد وضع الله تعالى اللغة للإبانة عن المعاني(24) قالوا: إن اللغة وضعت لقصد الإفهام، والقول بالمشترك اللفظي يخل بالفهم، فيستحيل وجوده في اللغة التي جاءت والقصد منها الإفهام(25)

والقول الوسط هو الراجح بين المسرفين في إثباته بلا ضابط ولا رابط، إذ التوسع في إثباته يؤدي إلى اللبس والإخلال في الفهم، والألفاظ وضعت لقصد الإفهام، وبين المسرفين في منعه وإنكاره وعدم وقوعه في اللغات لكونه ورد في اللغة العربية بأساليب فصيحة لا سبيل إلى إنكارها ، سواء ورد من واضع واحد أو من واضعين أو بسبب اختلاف لهجات القبائل أو النقل المجازي من لغة واحدة أو لغتين ثم اشتهر المجاز كما سبق .

المبحث الثالث: أسباب وقوع الاشتراك.

أرجع العلماء وقوع الاشتراك اللفظي في اللغة العربية إلى عدة أسباب من أهمها ما يأتي :

اختلاف الوضع في اللغة : قد يكون اختلاف القبائل العربية في استعمال الألفاظ الدالة على معانٍ أهم أسباب المشترك، فقبيلة تطلق هذا اللفظ على معنى وثانية على غيره، وثالثة تطلقه على معنى مغاير، وهكذا في فترة زمنية واحدة أو فترات مختلفة، فيتعدد الواضع لتعدد الواضعين أو لنسيان الوضع الأول، ثم ينقل الوضع في معانيه إلى المتكلمين باللغة العربية من غير نص على اختلاف الواضع فيكون للكلمة كل هذه المعاني(26)

والناظر في المعجمات أو كتب العربية يجد هذا التباين في بعض أمثلتها، ومن ذلك ما ذكره السيوطي - رحمه الله - : (ومن المشترك بالنسبة إلى لغتين: قال أبو زيد : الألفتُ في كلام قيس : الأحمق، والألفتُ في كلام تميم : الأعسر، وقال الأصمعي: السليط عند عامة العرب الزيت : وعند أهل اليمن: دهن السمسم)(27)

369

وهكذا يتعدد الوضع لتعدد الواضعين فيحدث الاشتراك في اللفظ يقول فخر الدين الرازي - - : (السبب الأكثري هو أن تضع كل واحدة من القبيلتين تلك اللفظة لمسمى آخر ثم يشتهر الوضعان فيحصل الاشتراك)(28)

وقد يكون الواضع واحداً ، فيضع لفظاً مشتركاً لغرض الإبهام على السامع، حيث يكون التصريح سبباً لمضرة مثل قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه – و . في الهجرة وقد سئل من رسول الله . - صلى الله عليه وسلم - ؟ فقال أبو بكر: " رجل يهديني الطريق" وهو يريد طلب الدين والهداية من الضلالة، وصرح علماء اللغة بأن الوضع من واضع واحد نادر وقليل(29)

القدر المشترك بين المعنيين :

قد يكون اللفظ موضوعاً لمعنى مشترك بين المعنيين، فتصلح الكلمة لكل من المعنيين، من أجل وجود الجامع بينهما وعلى توالي الزمن وتتابع الأجيال يغفل الناس عن ذلك المعنى الجامع، فيعدون الكلمة من قبيل المشترك اللفظي، فمثلاً لفظ (المولى) فإنه يطلق على : السيد وعلى العبد ، ومعناه في الأصل : الناصر، والقرء فإنه اسم لوقت أعتيد فيه أمر خاص فيقال : للحمى قرء أي لها دور معتاد تكون فيه ، ويقال : للثريا قرء أي لها وقت أعتيد فيه نزول المطر معها، ويقال للمرأة قرء أي وقت تحيض فيه وتطهر فيه، ثم أغفل هذا القدر المشترك، واستعمل القرء في الطهر والحيض، فأصبح مشتركًا لفظياً بينهما ، وكأنه وضع لكل معنى على انفراد(30)

اشتهار المعنى المجازي: ويعد هذا السبب من أهم أسباب وجود المشترك اللفظي، فكثير من الألفاظ التي تعددت معانيها لم يكن لها في الحقيقة إلا معنى واحد على سبيل الحقيقة ثم تضمنت معاني أخرى على سبيل المجاز العلاقة بين المعنى الأول والثاني، ثم يشتهر استعمال بعض الألفاظ في المعنى المجازي، حتى ينسى أنه مجازى فينقل إلينا على أنه موضوع للمعنيين: الحقيقي، والمجازي ، كلفظ (الأكل) الذي وضعه العرب للمعنى المعروف، ثم استعمله العرف حقيقة في أخذ الإنسان مال غيره أو استغلاله والتصرف فيه دون مبرر شرعي، فيقولون: فلان أكل حق فلان، وعلى هذا الأساس استعمله القرآن الكريم في معنييه كليهما فقال تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَلَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ﴾ [النساء:10].

فاستعمال اللفظة أو الكلمة عن طريق المجاز يجعل معناها متنوعاً أو متعدداً وإن كانت الصورة متحدة يقول صبحي الصالح - : ولولا تنوع الاستعمال لما تنوع معناه؛ لأن اتحاد صورته مع اتحاد استعماله ما كان لينتج إلا اتحاد ،معناه ولكن الصورة وحدها تماثلت في المشترك، بينما تغايرت طرائق استعمالها، أما لتغاير البيئات اللغوية وإما لتفاوت المستعملين في مدى ولوعهم بالمجاز أو إيثارهم الحقيقة.(31)

عرف الناس واصطلاحهم : قد يتعدد المعنى للكلمة الواحدة نتيجة لاستعمالها في معنى معين ثم استعارتها لمعنى أو معان أخرى يكثر ويغلب تداولها حتى تصير بمنزلة المعنى الكمي في الاستعمال والشيوع، ينقل إلينا على أن له معنيين حقيقين، وهذا ما نص عليه أبو علي الفارسي بقوله : (اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا له ولكنه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل)(32)

ومن الأمثلة الواردة والشائعة لدى الجميع كلمة (سيارة) تعني في اللغة العربية القافلة، ثم استعيرت في العصر الحاضر واستعملت بمعنى العربة التي تستخدم في نقل الناس والبضائع، وشاع استعمال الكلمة بهذا المعنى حتى أصبح بمنزلة المعنى الأصلي لها(33)

الاصطلاح الشرعي : كثير من الألفاظ وضعت لمعان أصلية في اللغة ثم نقل هذا اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى عرفي أو اصطلاحي لعلاقة بينهما ، ثم يشتهر ويصبح حقيقة شرعية، وينقل إلينا على أن له معنيين حقيقيين، ليكون مشتركا بينهما.

فمثلا لفظ (الصلاة) وضع في اللغة للدعاء ثم وضع في اصطلاح الشرع للعبادة المعروفة، ولفظ (الزكاة) وضع في اللغة للنماء، ثم وضع في اصطلاح الشرع للعبادة المعروفة (34)

المبحث الرابع ــ شُـــروط إعـــمال المشـــترك.

اتفق الأصوليون على أن المشترك خلاف الأصل، فالأصل في اللفظ أن يوضع لمعنى واحد ، وإذا احتمل اللفظ الاشتراك وعدمه فالأصل عدم الاشتراك(35) ، وإذا تحقق الاشتراك فإن وجدت قرينة تبين المعنى المراد عمل بها بالاتفاق، وإن لم توجد قرينة تبين المعنى المراد فقد اختلف العلماء؛ هل يحمل اللفظ المشترك على كل معانيه المحتملة، أم يتوقف عن العمل به حتى تقوم قرينة على تعيين معنى من معانيه ؟

371

القول الأول: يجوز أن يراد باللفظ المشترك جميع معانيه سواء أكان وارداً بالنفي أم في الاثبات، بشرط ألا يكون بين مفهوماته ومعانيه تضاد وإليه ذهب الإمام الشافعي(36) ، وجمهور الحنابلة والجبائي(37) ، والقاضي عبدالجبار(38) .

القول الثاني: يمنع ذلك مطلقا، فلا يصح أن يراد باللفظ المشترك إلا معنى واحدا من معانيه، سواء أكان ذلك وارداً في النفي أم في الإثبات، وأوجبوا التوقف حتى يظهر ترجيح بعضها على بعض، وإليه ذهب جمهور الحنفية(39) ، وبعض الشافعية(40) ، ومنهم إمام الحرمين (41) ، والرازي(42)

القول الثالث التفصيل: يجوز حمل اللفظ المشترك على جميع معانيه المحتملة في النفي، ولا يجوز ذلك في الإثبات، وإليه ذهب بعض الحنفية(43).

ومن هذا الخلاف في إعمال اللفظ المشترك ندرك أن للمشترك اللفظي تأثيرا كبيرا على تحديد المعنى المراد الذي ورد في النصوص الشرعية واستنباط الأحكام مالم تقم قرينة على ذلك، فالنصوص المتضمنة للمشترك اللفظي تكون محتملة وغامضة ولو بالنسبة لبعض الفقهاء دون بعض، وهذا بدوره أدى إلى اختلاف العلماء في تحديد المعنى المراد من النصوص.

هو اللفظ الواحد الذي يخرج الى دلالات متنوعة تختلف باختلاف السياق(44)

إن الالفاظ الكثيرة قد تدل على معنى واحد، وكذلك المعاني المتعددة تدل على لفظ واحد فنطلق اللفظ ونريد به المعاني الكثيرة. فيحدث نتيجة لهذا اللفظ المشترك . ويؤكد قولنا عبارة الفارابي ت 350هـ : يتبين لنا شبه الالفاظ بالمعاني، ونحاكي بالالفاظ المعاني التي لا تكون بها العبارة، فيتطلب ان يجعل في الالفاظ الفاظ تعم اشياء كثيرة من حيث هي الفاظ كما ان في المعاني معاني تعم الاشياء كثرة المعاني، فتحدث الالفاظ المشتركة، فتكون هذه الالفاظ المشتركة من غير ان يدل كل واحد منها على معنى مشترك والاشتراك يكون في اللفظ الواحد ذو المخارج الواحدة، الا ان هذا اللفظ يختلف معناه في كل جملة، أو عبارة باختلاف السياق. ويؤكد قولنا قول وليد منير: ان يأتلف اللفظان في الصوت ويختلفا في الدلالة.

فكل لفظ مفرد يدل بترتيب حروفه، وحركاته على معنيين فصاعدا دلالة خاصة، في بيئة واحدة، وزمان واحد. ولا يربط بين تلك المعاني رابط معنــوي، أو بلاغــي. فباشراطنا اللفظ المفرد يخرج التركيب الاسنادي والاضافــي، وبترتيب حروفه يخرج

372

القلب المكاني، وبترتيب حركاته يخرج المثلث من الكلام، وبالدلالة الخاصة تخرج العلاقة بين العام والخاص. وبالبيئة الواحدة يخرج اختلاف اللغات ، وبالزمان الواحد يخرج التطور الدلالي الصوتـــي ، وبانتقاء الرابط المعنــوي يخرج الاشتقاق من اصل واحد. وبانتقاء الرابط البلاغي يخرج المجاز والاستعارة والتورية، وما شاكل ذلك من الدلالات البلاغية.

أن للمشترك اللفظي شروطا لا بد من توافرها هــي :

أ. ان يكون اللفظ مفردًا
ب. اتفاقه من الناحة الصرفية والصوتية
ج. تنوع دلالاته
د. اتحاد الدلالات في العصر والمكان. فالمصادر قد ذكرت لنا ان لبعض الالفاظ في كل عصر دلالة خاصة تتطور بتطوره، ولكل مكان دلالة تتغير بتغيره.

الهوامـــــــش :

[1]- انظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص١٨٨.
[2]- انظر: السيوطي، المزهر، ج ١، ص ٢٩٦.
[3]- سيبويه: الكتاب 1/7-8.
[4]- ابن فارس: مجمل اللغة ،ص :327.
[5]- علي الحسن الهنائي، المنجد في اللغة، ص: 254.
[6]- انظر المصدر نفسه،ص:116.
[7]- انظر: صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٣٠٢.
[8]- فمن هؤلاء أبو عبيد المتوفى ٢٢٤هـ في كتابه الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للأصمعي.
[9]- انظر: السيوطي، المزهر، ج ١، ص ٢٩٦ ـ ٣٠٨. انظر: إبراهيم أنيس في اللهجات العربية، ص ١٦٦.
[10]- ابن درستويه تصحيح الفصيح وشرحه :تحقيق محمد بدوي المختون (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٨م، ص١٨٨؛ وانظر: السيوطي المزهر، ج١، ص٣٠٧.
[11]- انظر: ابن درستويه تصحيح الفصيح وشرحه، ص١١٢.
[12]- انظر: إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.
[13]- ابن درستويه تصحيح الفصيح وشرحه، ص٧١؛ وانظر: السيوطي، المزهر، ص٣٠٨.
[14]- انظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص .١٦٧ ـ ١٦٨

[15]- ينظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ص (٣٠٢) ، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا لتوفيق شاهين ص (٦٥).
[16]- ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ،(١/١٩) ، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي (١/١٣).
[17]- ينظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (١/٢٩٨) ، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٢٠)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/٤٤٠).
[18]- المزهر للسيوطي ص (٢٩٣).
[19]- ينظر: المحصول للرازي ص ،(٢٦٢) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/٤٣٩).
[20]- المزهر للسيوطي ص (٢٩٣).
[21]- وقد صنف العلماء في ذلك كتباً متعددة منها على سبيل المثال: الجني الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم، ومثل الأزهية في علم الحروف للهروي، ومثل: رصف المباني في حروف المعاني للمالقي وفي كل كتب النحو تعرض النحويون في باب حروف الجر لظاهرة المشترك اللفظي وبينوا أن لكل حرف عدة معان .
[22]- المزهر للسيوطي ص (٢٩٣).
[23]- ينظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ص (٣٠٣)، والمشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً لتوفيق شاهين ص (٦٥).
[24]- ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ،(١/٢١) والمهذب في أصول الفقه للنملة (٣/١٠٩٦).
[25]- ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٢١) ، والمحصول للرازي ص (٢٦٣).
[26]- ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/١٩) ، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام، القاهرة، ط 2، 1420 هـ / 2000 م
[27]- المزهر في علوم اللغة للسيوطي (١/٣٠١).
[28]- المحصول للرازي ص (٢٦٧).
[29]- ينظر: المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً لتوفيق شاهين ص (٥٤).
[30]- ينظر: الفائق في غريب للزمخشري (٣/١٧٨) ولسان العرب لابن منظور (١/١٣٠)، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين لعبد الوهاب طويلة ص (٩١).
[31]- دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ص (٣٠٢).
[32]- المخصص لعلي بن إسماعيل بن سيدة (٤/١٧٣).
[33]- ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص (٤٦٧).
[34]- ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٢٧)، والبحر المحيط للزركشي (٣/٩) ، والكليات للكفوي ص (٣٦١).
[35]- ينظر: المحصول للرازي ص (٢٧٥) ، وكشف الأسرار للبزدوي ،(١/٣٩) ، والبحر المحيط للزركشي (٢/٣٨١).
[36]- ينظر: البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين (١/١٢١) والمستصفى لأبي حامد الغزالي ص (٢٤٠).
[37]- ينظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، ص (١٦٦).
[38]- ينظر: المعتمد لأبي الحسين البصري (١/٣٠١) ، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/٥٩).
[39]- ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري (١/٤٠) ، وعلم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص (١٧٩).
[40]- ينظر: المستصفى للغزالي ص (٢٤٠) ، والبحر المحيط للزركشي (٢/٣٨٩).

374

[41]ينظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (١/١٢١).
[42]ينظر: المحصول للرازي ص (٢٧٩). (5)
[43]ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري (١/٤١).
[44]ينظر: المقصد الأســـنى 39، والوصول الى قواعد الاصول 165، والمعاني الثانية في الاسلوب القرآني 67، واثر القرآن الكريم في اللغة العربية 69، وبنية العقل العربي 59، وعلم الدلالة د. احمد مختار عمر 145، وعلم الدلالة نور الهدى 105، والمعجم الاصولي 194، وكلام العرب 102، ودستور العلماء 118/1، والمنطق 37، والكلمة 129، ووصف اللغة العربية دلاليا 349، ورسائل اخوان الصفاء 400/1 ومعجم مصطلحات اصول الفقه 62، والمعجم الفلسفي د. جميل صليبا 87/1، والمعجم الفلســفي في جمع اللغة العربية 183 ، ومدخل لدراسة النفسي –الآلي للحديث 12 .